بهدف تحسين رفاهية الإنسان

«الحد من التلوث البلاستيكي» .. شعار وهدف عالمي لحماية كوكب الأرض

في الخامس من شهر يونيو من كل عام يحتفل العالم باليوم العالمي للبيئة والذي يعد أحد أكبر المناسبات البيئية العالمية التي ينظمها برنامج الأمم المتحدة للبيئة - مكتب شرق اسيا منذ عام 1973 لتوحيد العالم في مهمة مشتركة لحماية كوكب الارض واستعادته وتمكين الدول من التغيير المستدام والأمثل.

ويعد هذا اليوم أكبر منصة عالمية للتواصل البيئي بين الدول ويحتفل فيه ملايين الاشخاص حول العالم سنويا عبر فعاليات وانشطة بيئية مختلفة مستعرضة جهودها البيئية لرفع مستوى الوعي البيئي والعمل الجاد لحماية البيئة وصولا الى استهلاك امن ومستدام.

وتحت شعار "الحد من التلوث بالمواد البلاستيكية" تحتفل دول العالم هذا العام بهذه المناسبة متصدية للتلوث البلاستيكي باعتبارها خطوة حاسمة نحو تحقيق اهداف التنمية المستدامة وتحسين رفاهية الكوكب والانسان واتخاذ اجراءات دولية فعالة لصون البيئة من خطر يهدد انظمتها كافة.

وبهذه بمناسبة قالت رئيسة الجمعية الكويتية لحماية البيئة الدكتورة وجدان العقاب لـ"كونا" ان الجمعية تشارك بهذه الاحتفالية وتدعو إلى تبني الاجراءات الأولية مثل إعادة النظر في تصميم المنتجات وتعزيز أنظمة إعادة الاستخدام والتدوير.

وقالت الدكتورة العقاب ان للجمعية فعاليات وأنشطة محلية واقليمية ودولية عدة في مكافحة معضلة العصر الحديث "التلوث البلاستيكي"، مبينة ان النفايات البلاستيكية التي تصل للبحار والمناطق النائية لا تقل عن ثمانية ملايين طن بالسنة حتى الان.

العقاب : أهمية التزام المواطنين والمقيمين بقانون حماية البيئة لما يتضمنه من حلول ناجعة للتلوث

كونت جزرا بلاستيكية عائمة في المحيطات.

وأوضحت ان الدراسات تؤكد تجاوز تأثير البلاستيك على البيئة بصورة عامة وخطورة الجسيمات البلاستيكية ودخولها في السلسلة الغذائية وصولا للإنسان مؤكدة ضرورة التحرك بخطوات متسارعة لمكافحته والتوعية بكيفية الحد من مخاطره الذي تقدر تكلفتها الاجتماعية والبيئية السنوية بما لا يقل عن 300 مليار دولار أمريكي.

وجدان العقاب

واضافت ان تداخل اهتمامات العديد من الكيانات الإقليمية والدولية والأممية بهذا الخطر يترجم أهميته وخطورته على البيئة حيث يستدعي الأمر الحراك السريع نحو العلاج.

وذكرت ان للجمعية جهودا اقليمية في هذا الشأن حيث تترأس هذه الدورة اللجنة الوطنية للاتحاد الدولي لصون البيئة في الكويت وسيكون حتما من مخرجاتها هذا العام العديد من الانشطة والتي تتوافق مع أهداف حملة هذا العام لحماية التنوع الأحيائي.

وافادت أنه تم تضمين التوعية بهذه المشكلة في محاور برنامج الجمعية التربوي "المدارس الخضراء" والذي يتناول العديد من المحاضرات وورش العمل للطلبة والطالبات لمناقشة تأثير التلوث البلاستيكي على التنوع الاحيائي وجودة العناصر البيئية في البيئة البرية والبحرية على حد سواء.

وقالت ان هذا البرنامج يحرص ايضا على تقديم ارشادات تعزز من دور الفرد في المجتمع "لمكافحه تغلغل التلوث البلاستيكي في حياتنا اليومية" مثل استخدام الحقائب القماشية والحقائب المعاد تدويرها اثناء التسوق عوضا عن اكياس البلاستيك كما يشجع على فرز النفايات من المنزل واعادة استخدام بعضها ما يقلل كمية النفايات البلاستيكية وغيرها التي تصل الى المرادم.

وفي مجال التوعية البيئية الممتدة لكافة أفراد المجتمعات داخل وخارج الكويت اقليميا قالت ان سلسلة البرامج الوثائقية للحياة الفطرية في الكويت تتضمن عرض مشكلة البلاستيك في حلقات كثيرة من المواسم التسعة فيها كحلقة تلوث الشواطئ العامة وحلقة تلوث الشواطئ المحمية من برنامج "كل يوم يال" الجزء الثاني والتي تستعرض خطورة الأوضاع.

لبيك اللهم لبيك

الرحمة، وعدد من المراكز الصحية والنقاط الإسعافية المنتشرة في نطاق المشعر، لاستقبال الحالات الطارئة وتقديم الرعاية الفورية لكافة ضيوف الرحمن.

في الوقت ذاته، أتمت شركة "كدانة" تظليل وتطوير 85 ألف متر مربع من ساحة مسجد نمرة وتظليلها بـ320 مظلة و350 عمود رذاذ، وتشجير المنطقة، ما يسهم في إثراء تجربة ضيوف الرحمن، كما حددت مساحة 60 ألف متر مربع لتظليل وتبريد المسارات بمشعر عرفات، وتزويدها بمراوح رذاذ لتقليل تأثير حرارة الشمس المباشرة.

وقد أدّى حجاج بيت الله الحرام صلاتي الظهر والعصر جمعاً وقصراً في مسجد نمرة، وامتلأت جنبات المسجد بالحجيج الذين توافدوا إلى صعيد عرفات منذ فجر أمس وسط منظومة أمنية وخدمية متكاملة.

ودعا الشيخ الدكتور صالح بن حميد إمام وخطيب المسجد الحرام في خطبة يوم عرفة لحج هذا العام، إلى التقوى والتمسك بدين الله الذي أكمله في مثل هذا اليوم، والعمل بشرعه خوفاً من عقابه ورجاء حسن ثوابه، مسديا نصحه للمسلمين، وما ينبغي أن يتحلى به المسلم من صفات العبودية الخالصة لله تعالى، حاثًا الحجيج على الإكثار من الثناء على الله، وذكره، ودعائه في هذا اليوم الذي يُعدُّ موطنًا لإجابة الدعاء ومضاعفة الحسنات.

وأكد بن حميد على أن ما توليه المملكة العربية السعودية من عناية واهتمام بالغين بعمارة الحرمين الشريفين، والمشاعر المقدسة، وما تقدمه لحجاج بيت الله الحرام ممثلة في أجهزتها الخدمية والأمنية من رعاية وعناية فائقين؛ مكّن لهم أداء مناسكهم وشعائرهم بأمن وطمأنينة ويسر.

وشدد على ضرورة الالتزام بالأنظمة والتعليمات والتوجيهات المنظمة للحج، وهو جزء من تحقيق مقاصد الشريعة، ويُعدُّ واجبًا دينيًّا وأخلاقيًّا وسلوكًا حضاريًّا يُعبّر عن روح التعاون والانضباط، وسهولة أداء المناسك دون عناء أو مشقة.

وكانت قوافل الحجيج قد توافدت على صعيد عرفات الطاهر؛ منذ فجر أمس الخميس، لأداء ركن الحج الأعظم، مفعمين بأجواء إيمانية يغمرها الخشوع والسكينة، وتحفهم العناية الإلهية، ملبين متضرعين داعين الله أن يمن عليهم بالعفو والمغفرة والرحمة والعتق من النار.

واتسمت عملية انتقال جموع الحجيج من منى إلى عرفات بالانسيابية والمرونة، حيث واكبت قوافلهم متابعة أمنية مباشرة لتنظيمها حسب خطط التصعيد والتفويج، وإرشادهم، وتأمين السلامة اللازمة لهم.

من جهة أخرى، شدّد وزير الحج السعودي، الدكتور توفيق الربيعة، على اهتمام المملكة بتقديم أفضل الإجراءات وأجود الخدمات لضيوف الرحمن، وعدم التهاون مع أي تقصير تجاههم، مؤكداً حرصها على تحقيق العدالة في توزيع حصص الحجاج بين الدول، والتعامل مع التحديات بيقظة استباقية لضمان الجودة وتجربة نوعية تلبي التطلعات.

وقال وزير الحج إن «الوزارة شرعت منذ وقت مبكر في الإعداد لموسم هذا العام، حيث سلّمت وثيقة الترتيبات الأولية إلى مكاتب شؤون الحجاج وممثلي الدول، وعقدت 78 اجتماعاً تحضيرياً موسعاً ساهمت في رفع مستوى الجاهزية والتنسيق مع مختلف الجهات المعنية»، مبيناً أن ذلك «يعكس مستوى عالياً من التكامل المؤسسي والدقة التشغيلية في تنسيق المهام والمبادرات، سواء في البنية التحتية أو الخدمات المقدمة لضيوف الرحمن، لتمكينهم من أداء مناسكهم بيسر وطمأنينة، وتحقيق تجربة نوعية ومستدامة ترتقي لتطلعاتهم».

أضاف الربيعة أن الوزارة عملت على توثيق جميع التعاقدات مع مزودي الخدمات من خلال منصة «نسك مسار» الإلكترونية، بالتكامل مع وزارة الخارجية لإصدار التأشيرات، بما يضمن بيئة تشغيلية عادلة وشفافة، لافتاً إلى سعيهم لضمان تقديم خدمات ذات جودة عالية بأسعار مناسبة، وتحقيق الاستدامة التشغيلية ضمن مستهدفات «رؤية السعودية 2030».

وأردف: «حتى هذه الساعة أعلنت الوزارة عن استقبال أكثر من 1.5 مليون حاج من مختلف دول العالم، ما يعكس وتيرة متصاعدة في قدوم الحجاج وتقدّماً ملموساً في تنفيذ الإجراءات المسبقة، ومن المتوقع أن تواصل هذه الأعداد ارتفاعها حتى اكتمالهم».

ونوّه الربيعة بأن وزارة «الحج» تتعاون مع «الداخلية» في تنفيذ حملة «لا حج بلا تصريح»، التي تستهدف الحفاظ على أمن وسلامة الحجاج النظاميين، ومنع دخول المخالفين أو المتضررين من الحملات الوهمية، لافتاً إلى أنه تم تعزيز أدوات الضبط الرقمي عبر تطوير بطاقة «نسك» التي تحتوي على معلومات شخصية وصحية وسكنية لكل حاج، وتُستخدم كوثيقة رسمية للتنقل بين الحرم والمشاعر المقدسة، مما يحد من المخالفات، كذلك التوسع في توثيق التعاقدات مع الشركات المعتمدة عبر منصة «نسك مسار»، بما يعزز الرقابة على عملية تنظيم التصاريح، ويضمن التنسيق مع الجهات المرخصة لخدمة حجاج الداخل.

ويرى وزير الحج أن أبرز التحديات التي تعمل الوزارة على معالجتها مبكراً تتمثل في ضمان الجاهزية الكاملة للبنية التحتية، وتحديث الخدمات المرتبطة بتجربة الحجاج، وتنسيق الأدوار بين الجهات المعنية لتفادي الازدواجية أو التأخير في الخدمات، مشيراً إلى تنفيذ أكثر من 62 ألف جولة تفتيشية على مساكنهم، رُصد خلالها نحو 6300 ملاحظة، تم التعامل معها فوراً، ما يعكس يقظة استباقية لضمان الجودة، وعدم التهاون مع أي تقصير.

وأكد الربيعة حرص الوزارة على تحقيق العدالة في توزيع حصص الحجاج بين الدول، وذلك استناداً إلى معايير موضوعية تشمل النسب السكانية، والطاقة الاستيعابية للمشاعر المقدسة والحرم المكي، مع مراعاة ضمان أمن وسلامة ضيوف الرحمن، والارتقاء بجودة تجربتهم في كل مراحل أداء المناسك، منوهاً إلى عدم تسجيل أي تغييرات جوهرية في نسب الحصص المخصصة للدول مقارنة بالعام الماضي، واستمرار الآلية المعتمدة بالتنسيق الكامل معها، وبما يحقق الانسجام بين القدرات التشغيلية والطلب المتزايد على أداء هذه الشعيرة.

وأعلنت الهيئة العامة السعودية للإحصاء، أن إجمالي أعداد الحجاج هذا العام بلغ 1.673.230 حاجًا وحاجّة، منهم 1.506.576 حاجًا وحاجّة قدموا من خارج المملكة عبر المنافذ المختلفة. وبلغ عدد حجاج الداخل 166.654 حاجًا وحاجّة، من المواطنين والمقيمين.

وبيَّنت الهيئة في نتائجها الإحصائية لحج هذا العام أن عدد الحجاج الذكور من الإجمالي العام لأعداد حجاج الداخل والخارج بلغ "877.841" حاجًا، بينما بلغ عدد الحاجّات الإناث من الإجمالي العام لأعداد حجاج الداخل والخارج "795.389" حاجّة.

وحول إحصاءات الحجاج القادمين من خارج المملكة، أوضحت الهيئة طرق قدوم الحجاج من خارج المملكة، حيث وصل "1.435.017" حاجًا وحاجّة، عن طريق المنافذ الجوية، بينما وصل "66.465" حاجًا وحاجّة عن طريق المنافذ البرية، فيما وصل عن طريق المنافذ البحرية "5.094" حاجًا وحاجّة.

الطبطبائي

وتقدم الوزير الطبطبائي في تصريح صحفي، بجزيل الشكر والتقدير إلى سمو الشيخ أحمد العبد الله رئيس مجلس الوزراء، ووزير العدل المستشار ناصر السميط ومستشاري وزارة العدل و"الفتوى والتشريع"، وكل من أسهم في إعداد واعتماد هذا الإطار القانوني المتكامل، مشيدا بتضافر الجهود وتعاون مختلف قطاعات الدولة لتحقيق هذا الإنجاز، الذي "يعد ترجمة صادقة لحرص القيادة السياسية على حماية مستقبل الطلبة".

وأكد وزير التربية أن مشروع القانون نص صراحة، على تجريم جميع الأفعال المرتبطة بطباعة أو نشر أو إذاعة أو ترويج، أو بيع أو عرض للبيع، أو تسريب أسئلة أو إجابات اختبارات التعليم المتوسط أو الثانوي، في المؤسسات الحكومية أو غير الحكومية، وبأي وسيلة كانت، متى اقترنت هذه الأفعال بقصد الغش أو تسهيله أو الإخلال بنظام الامتحانات أو التأثير في نزاهتها وسلامتها.

كما أكد أن تسريب الامتحانات أو الغش لا يعد مخالفة قانونية فحسب، إنما تهديدا مباشرا لسمعة دولة الكويت التعليمية، ومحاولة لزعزعة الثقة بالمؤسسة التربوية، الأمر الذي يتطلب موقفا حازما، لوضع حد لكل من تسول له نفسه العبث بمبادئ النزاهة أو تقويض قيم العدالة التعليمية.

وشدد على أن هذا القرار يمثل رسالة واضحة، بأن "الدولة عازمة على حماية المنظومة التعليمية والحفاظ على مكانة مؤسساتها وصون كرامتها"- مؤكدا أن "وزارة التربية لن تتوانى في اتخاذ الإجراءات القانونية بحق كل من تسهم أفعاله في الإضرار بسير العملية التعليمية أو نتائجها".

وأشاد الطبطبائي بالدور الكبير الذي يبذله العاملون في الوزارة في تطبيق الضوابط والتعليمات، مجددا التزام الوزارة بـ"تكثيف الحملات التوعوية وتعزيز منظومة القيم والانضباط بالتعاون مع الجهات المعنية".

وكان مجلس الوزراء قد وافق، خلال اجتماعه الأسبوعي أمس الأول، على مشروع مرسوم بقانون بتعديل قانون الجزاء الصادر بالقانون رقم "16" لسنة 1960، والذي يقضي بإضافة مادتين جديدتين برقمي 259 مكرر و259 مكرر "أ"، إلى قانون الجزاء المشار إليه، بهدف حماية نزاهة العملية التعليمية في المرحلتين المتوسطة والثانوية منها، ولضمان عدالة التقييم، ومنع أي تلاعب قد يؤثر على مستقبل الطلاب الأكاديمي والمهني والعملي، أو الإخلال بنظام الاختبارات ولمكافحة مظاهر الغش أو التلاعب التي تهدد جودة التعليم.

ونصت المادة 259 مكرر على تجريم كل فعل يتضمن طباعة أو نشر أو إذاعة أو ترويج، أو بيع أو حتى عرض للبيع أو تسريب أسئلة أو إجابات اختبارات التعليم المتوسط أو الثانوي، الحكومي أو غير الحكومي، بأي وسيلة كانت، متى اقترنت هذه الأفعال بقصد الغش أو تسهيله أو الإخلال بنظام الاختبارات، أو التأثير في صحتها وسلامتها، حيث قررت معاقبة من يقوم بأي من هذه الأفعال بالحبس مدة لا تقل عن سنتين، ولا تزيد عن خمس سنوات، وبغرامة لا تقل عن ألف دينار ولا تزيد عن خمسة آلاف دينار أو بإحدى هاتين العقوبتين.

رئيس الوزراء

بأداء مناسك الحج بكل راحة ويسر.

وقد اطمأن سمو رئيس مجلس الوزراء خلال الاتصال، على أحوال حجاج دولة الكويت ومستوى الخدمات المقدمة من بعثة الحج الكويتية، داعيا المولى عز وجل أن يتقبل طاعتهم وصالح أعمالهم، معربا عن اعتزازه وتقديره للجهود التي تبذلها بعثة الحج الكويتية، وكافة الجهات الحكومية المشاركة في رعاية الحجاج وضمان أداء مناسكهم بسهولة.

تتمات

اليوسف

والفنية في مختلف الإدارات الخدمية، والعمل وفق منظومة متكاملة تواكب حجم الإقبال وتراعي جودة الأداء، بما يسهم في تسهيل الإجراءات وتحقيق أعلى معدلات الكفاءة في تقديم الخدمات.

وقد أعربت الإدارة عن جاهزيتها التامة لاستقبال المراجعين خلال أيام الدوام الرسمي على مدار الأسبوع.

الداخلية

الميدانية فعلت وجودها في المواقع الحيوية بما في ذلك المجمعات التجارية والأماكن الترفيهية والمناطق السكنية والمنافذ الحدودية ضمن خطة شاملة تهدف إلى تعزيز الانسيابية المرورية والحفاظ على النظام العام.

ودعت الجميع إلى الالتزام بالإرشادات العامة والتعاون مع رجال الأمن بما يسهم في توفير أجواء آمنة ومريحة خلال أيام العيد مشيرة إلى أن غرف العمليات تعمل على مدار الساعة لاستقبال البلاغات عبر هاتف الطوارئ (112).

وشددت وزارة الداخلية على استمرار جهودها الأمنية خلال فترة العطلة متمنية للجميع عيدا سعيدا وعطلة آمنة.

الطيران المدني

بالتكليف، والمتحدث الرسمي للإدارة عبد الله الراجحي، في تصريح لـ "كونا"، إن الوجهات الأكثر تفضيلا للمسافرين خلال هذه الإجازة تشمل كلا من دبي والقاهرة وجدة والدوحة وإسطنبول، مؤكدا الإقبال المتزايد على هذه الوجهات خلال موسم العطلات.

وشدد الراجحي على أهمية وجود المغادرين بالمطار قبل موعد الرحلة بوقت كاف، والتأكد من استكمال جميع المستندات المطلوبة مثل جواز السفر وصلاحيته وتأكيد حجوزات التذاكر والفنادق، إلى جانب التأكد من الحصول على تأشيرة الدخول إلى الوجهة المقصودة في حال تطلب الأمر.

وأشار إلى حرص الإدارة على ضمان انسيابية حركة السفر، وتوفير أفضل الخدمات للمسافرين خلال موسم العيد، بالتنسيق مع الجهات العاملة في مطار الكويت الدولي.

تنديد عربي ودولي

المقدسات في القدس، والتأكيد على أن هذه السياسة الأمريكية، " لن تحقق الأمن والاستقرار لأحد".

ونقلت وكالة الأنباء الفلسطينية "وفا"، عن المتحدث الرسمي باسم الرئاسة الفلسطينية نبيل أبو ردينة القول إن "السبيل الوحيد لينعم الجميع بالأمن والاستقرار، هو وقف المجازر اليومية التي يذهب ضحيتها العشرات من المواطنين الأبرياء، وإدخال المساعدات الإنسانية بصورة عاجلة، لوقف المجاعة التي يشاهدها العالم أجمع في غزة، وأن يحصل شعبنا الفلسطيني على حقوقه كاملة في الحرية والاستقلال، وفق ما أقرته الشرعية الدولية ومبادرة السلام العربية."

وشدد أبو ردينة على أن المطلوب الآن هو إجبار الاحتلال الإسرائيلي على إيقاف حربه الإجرامية واعتداءاته في الضفة الغربية، بما فيها القدس والضغط عليه للامتثال لقرارات الشرعية الدولية ورغبة المجتمع الدولي بأكمله في إيقاف حرب الإبادة، "عوضا عن استخدام الفيتو الذي تحدى جميع أعضاء مجلس الأمن الذين يمثلون العالم بأسره".

وبين أن "استخدم الفيتو في مجلس الأمن الدولي سوف يشجع الاحتلال على الاستمرار بعدوانه، وجرائمه التي لم يشهد لها التاريخ مثيلا".

وكان مشروع القرار - المقدم من الدول العشر غير الدائمة العضوية بالمجلس - قد حظي بموافقة 14 عضوا من أعضاء المجلس، مقابل اعتراض الولايات المتحدة.

وطالب مشروع القرار المجلس بالإفراج فورا ومن دون شروط وبشكل كريم عن جميع الأسرى المحتجزين من حماس وغيرها من الجماعات الأخرى.

كما طالب بالرفع الفوري ومن دون شروط لجميع القيود المفروضة على دخول المساعدات الإنسانية إلى غزة، وتوزيعها بصورة آمنة بلا عوائق على نطاق واسع بما في ذلك من قبل الأمم المتحدة والشركاء في المجال الإنساني عبر أنحاء قطاع غزة.

وناشد مشروع القرار باستعادة جميع الخدمات الأساسية بموجب القانون الدولي الإنساني ومبادئ العمل الإنساني المتمثلة في "الإنسانية والحياد والنزاهة والاستقلال" ومع قرارات مجلس الأمن ذات الصلة.

وأعرب نص مسودة القرار عن القلق البالغ بشأن الوضع الإنساني الكارثي بما في ذلك خطر المجاعة، كما ورد في تقرير التصنيف المتكامل لمراحل الأمن الغذائي.

وانتقد السفير الباكستاني عاصم افتخار أحمد بشدة الفيتو الأمريكي، معتبراً إياه "ضوءاً أخضر لإبادة" الفلسطينيين في غزة، و"وصمة عار أخلاقية في ضمير" مجلس الأمن الدولي.

بدوره، قال نظيره الجزائري، عمار بن جامع، إن "الصمت لا يدافع عن الموتى، ولا يمسك بأيدي المحتضرين، ولا يواجه تداعيات الظلم".

أما السفير السلوفيني صموئيل زبوغار، فقال إنه "في الوقت الذي تُختبر فيه الإنسانية على الهواء مباشرة في غزة، فإن مشروع القرار هذا وُلد من رحم شعورنا المشترك بالمسؤولية. مسؤولية تجاه المدنيين في غزة" وتجاه الرهائن الإسرائيليين المحتجزين في القطاع الفلسطيني، و"مسؤولية أمام التاريخ"، مضيفا "كفى، كفى"!.

من جهتهما أعرب سفيرا فرنسا وبريطانيا عن "أسفهما" لنتيجة التصويت، في حين ألقى السفير الصيني فو كونغ باللوم مباشرة على الولايات المتحدة، داعياً إياها إلى "التخلي عن الحسابات السياسية، وتبنّي موقف عادل ومسؤول".

وهذا أول فيتو تستخدمه واشنطن في مجلس الأمن الدولي منذ عاد الرئيس دونالد ترامب إلى البيت الأبيض في 20 يناير الماضي.

وقبيل التصويت على النصّ، قالت المندوبة الأمريكية دوروثي شيا إن "من شأن هذا القرار أن يقوّض الجهود الدبلوماسية الرامية للتوصّل إلى وقف إطلاق نار يعكس الواقع على الأرض، ويشجّع حماس. كذلك فإن هذا القرار يرسي مساواة زائفة بين إسرائيل وحماس".

وأضافت "النصّ غير مقبول بسبب ما ينص عليه، وغير مقبول كذلك بسبب ما لا ينصّ عليه"، مشددة على حقّ إسرائيل في "الدفاع عن نفسها".

وقال السفير الفلسطيني لدى الأمم المتحدة رياض منصور، الثلاثاء: "لا يمكنكم أن تشهدوا الغضب في مجلس الأمن.. وتقبلوا أن تكونوا عاجزين، عليكم أن تتحركوا"، مشيراً إلى الخطاب الذي ألقاه منسق الشؤون الإنسانية في الأمم المتحدة توم فليتشر ودعا فيه إلى "منع الإبادة" في غزة.

وحذّر من أنه في حال استخدام الفيتو، سيكون الضغط "على من يمنعون مجلس الأمن من تحمل مسؤولياته"، مضيفا "سيحاسبنا التاريخ جميعاً على ما فعلناه لوقف هذه الجريمة ضد الشعب الفلسطيني".

وأدانت حركة حماس الفلسطينية بأشد العبارات استخدام الولايات المتحدة حق النقض الفيتو، الأربعاء، ضد مشروع قرار في مجلس الأمن الدولي يطالب بوقف إطلاق النار في غزة.

وقالت الحركة في بيان على منصة تلغرام إن "الفيتو الأمريكي يجسد انحياز الإدارة الأمريكية الأعمى لحكومة الاحتلال الفاشية، ويدعم جرائمها ضد الإنسانية التي ترتكبها في قطاع غزة".

من جهة أخرى، وللعام الثاني على التوالي، تغيب شعيرة الأضحية عن قطاع غزة، بعدما حولت إسرائيل مزارع المواشي إلى أطلال وقتلت ما تبقى من الثروة الحيوانية بالتجويع أو بالقصف، خلال الإبادة الجماعية التي ترتكبها بحق الفلسطينيين منذ 20 شهرا.

ويعد غياب الأضاحي واحدة من أبرز تجليات الحصار والمجاعة التي يعاني منها الفلسطينيون في قطاع غزة، نتيجة منع إدخال المواشي، وشح الأعلاف، والاستهداف المتكرر للمزارع والمنشآت البيطرية.

وتعرضت معظم مزارع المواشي في القطاع إلى دمار كلي أو جزئي بفعل القصف الإسرائيلي، فيما نفق آلاف رؤوس الماشية نتيجة التجويع الإسرائيلي الممنهج أو الإصابة أو غياب العلاج البيطري.

إلى ذلك أعلنت السلطات الصحية في غزة أمس الخميس استشهاد 70 فلسطينيا في غارات الاحتلال الإسرائيلي المكثفة التي تستهدف مناطق متفرقة من القطاع، فيما أصيب 189 آخرون بجروح متفاوتة نقلوا على إثرها إلى المستشفيات لتلقي العلاج.

وذكرت السلطات الصحية في بيان أن حصيلة عدوان الاحتلال على القطاع منذ السابع من أكتوبر 2023،ارتفعت بذلك إلى 54677 شهيدا و125530 مصابا.

الرئيسان المصري والإيراني

شددا خلال الاتصال على ضرورة "تفادي الانزلاق إلى صراع عسكري"، قد تكون له تداعيات خطرة على الأمن والاستقرار الإقليميين.

وتبادل الرئيسان بحسب البيان التهاني بمناسبة قرب حلول عيد الأضحى المبارك، متمنيين لشعبي البلدين وللأمة الإسلامية دوام الخير والبركات.

وتأتي هذه المباحثات الهاتفية بعد زيارة أجراها وزير الخارجية الإيراني عباس عراقجي للقاهرة الاثنين الماضي، اجتمع خلالها مع الرئيس السيسي ووزير الخارجية المصري الدكتور بدر عبد العاطي.

وذكر المتحدث باسم الرئاسة في بيان حينها، أن الرئيس المصري جدد خلال اجتماعه مع عراقجي تأكيد موقف بلاده الرافض لتوسيع دائرة الصراع في المنطقة، للحيلولة دون الانزلاق إلى حرب إقليمية شاملة، ستكون ذات تداعيات خطرة على أمن ومقدرات جميع دول وشعوب المنطقة.

وعلى الصعيد نفسه عقد وزيرا الخارجية المصري والإيراني مشاورات سياسية خلال تلك الزيارة، تناولت العلاقات الثنائية وتطورات الأوضاع في قطاع غزة وسوريا ولبنان إلى جانب أمن الملاحة في البحر الأحمر وتطورات المفاوضات الأمريكية - الإيرانية.